عدنه لومسكي – فيدر و إيال بن – آري*

من "شعب في الزيّ الرسميّ" إلى "أزياء رسمية مختلفة لشعب" - الاحتراف والتنوع في الجيش الإسرائيلي

تمهيد

في هذه الدراسة، نحلل الطريقة التي "يتدبّر" بها الجيش الإسرائيلي موضوع "التنوع" الاجتماعي والثقافي. و"التنوع" بحدّ ذاته ليس موضوعا مركزيا في القوات المسلحة في الدول الأخرى، حيث يجب أن تفهم صيغة السياسات والترتيبات التي تخص "الأقليات" كجزء من إعادة تفكير أكثر اتساعا في مستقبل القوات المسلحة. ولفهم إدارة التنوع في الجيش الإسرائيلي يجب أن يؤخذ في الاعتبار ذلك الجدل الدائر حول دور الجيش المستمر في تعريف "الانتماء القومي" في إسرائيل ("جيش الشعب") وتحويله إلى قوة صغيرة موحّدة تقوم على الاحتراف ("جيش محترف"). وفي إطار هذا الجدل الأكثر اتساعا، ومشتقاته التنظيمية والمؤسساتية، يجب النظر إلى إدارة الجماعات المتنوعة ومطالبها.

* كلية التربية – الجامعة العبرية

التعددية الثقافيّة والتنوّع والسياسة

علينا أن نذكر أن الجيش الإسرائيلي لا يستخدم الصيغ الخطابية حول "إدارة التنوع"، بل صيغة تسعى إلى "دمج" المهاجرين الجدد وطريقة "إدارة" الجماعات الخاصة من السكان. وفوق ذلك، وفي إسرائيل الحديثة، تطلق صفة "الأقليّات" على الجماعات غير اليهودية فقط (العرب والدروز، على سبيل المثال) بينما تستخدم "الإثنية" للجماعات اليهودية المختلفة. وبينما تعتبر مصطلحات "التنوع" و "التعددية الثقافية" جزءا من نقاش عام حول سياسات الهوية، إلا أنها ليست ملحوظة بشكل خاص في الجدل حول الجيش. الأسلوب الذي يصاغ به السؤال حول التعامل مع التنوع، يتبنى النموذج الأميركي في التعامل مع قضايا النساء والسود تحت السلاح، وهو يستلزم مجموعة من المقدّمات التي تركّز على فكرة الاندماج كمثال معياري، وإمكانية قابلة للتطبيق.

مع ذلك، فإن روح الهيمنة هذه ونتائجها الجامدة بدأت تتآكل بعد بضعة عقود من تأسيس الدولة. ومنذ سبعينيات القرن الماضي على وجه الخصوص، شهدت إسرائيل ظهور أصوات جديدة تناقش "الرّباعيّ المقدس". والتآكل التدريجي لهذا النموذج المقدس، على أية حال، لم ينجح في القضاء على القيم والمشاعر المرتبطة به. وما يبدو أنه يحدث بالفعل هو أن التنافس بين وجهات النظر العالمية والإصرار على الهوية الإسرائيلية والانتماء إلى الشعب أدى إلى نقاش عام حول الموضوع.

وما يقف خلف وجهة النظر هذه هو، على وجه الخصوص، تعددية ثقافية أميركية ديمقراطية ليبرالية، تتّسم باحترام أساليب الحياة البديلة، وتؤمن بمبدأ المساواة بين الأفراد. وربما كانت أشكال من هذه الفرضيات تشكل أساس المحاولة الأميركية المستمرة لدمج الجماعات الإثنية المختلفة (لورانس و كانيل ١٩٩٥/٩٦). لكن نظاما مثل هذا قد يواجه صعوبات في ضبط أشكال معينة من التنوع. فمثلا: كيف يستطيع الجيش أن يتصرف حسب هذه الفرضيات، مع جماعات لا تحترم المساواة الأساسية مع "الآخرين"، وتعمل على فرض نمط حياتها على الآخرين (مثال على ذلك، الأصوليون المسيحيون في الولايات المتحدة، أو المسلمون في فرنسا، الذين ينضمون إلى القوات المسلحة، لكنهم يظلّون خاضعين لسلطات قياداتهم الدينية)؟

الحالة الإسرائيلية تنتج صعوبات مختلفة عن هذا السيناريو. فلأنها تقيد نفسها في المزيج المستحيل، يهودية وديمقراطية، فإن المجتمع يفرض نموذجا مختلفا تماما للتنوع الاجتماعي والثقافي. أولا، بينما تعتبر إسرائيل، مثل الولايات المتحدة، مجتمع مهاجرين، إلا أنها (ربما مثل البرتغال أو اليابان) دولة أحادية القومية، تقوم على القومية اليهودية. ولأن "التهوّد" في هذا المجتمع هو الذي يحدّد العضوية، فإن الأقليات (حسب التعريف) لا يمكنها أن تصل إلى هذه العضوية الكاملة. ثانيا، لدى إسرائيل عدد من الأقليات الكبيرة التي لا تقبل الأساس الديمقراطي للمساواة (كما في حالة التمييز بين الكنيسة والدولة) وتريد أن تفرض نمط حياتها على جميع اليهود. ثالثا، هذه المشاكل يتم تضخيمها بسبب الإصرار المستمر على اعتبار الجيش "وعاء صهر عسكري"، ويتضمن فرض التجنيد الإجباري أن الجيش يجب أن يؤكد قدرته على استيعاب مثل هذه الجماعات داخل مؤسسته.

"الرّباعيّ المقدّس" للهيمنة، وتحدّياته

منذ تأسيسه، كقوة مشحونة مهمتها حماية إسرائيل كوطن لليهود، اعتبر الجيش الإسرائيلي "جيش الشعب"، جيشا حقيقيا للمواطن. كان ينظر إليه كرمز مركزيّ للهوية والتضامن في الدولة الجديدة، وكوسيلة لخلق اليهودي الجديد والفاعل الذي يختلف كليا عن يهودي الشتات (ألموغ ١٩٩٧). لكن صورة "الشعب" التي أحاطت بهذا التصور لم تكن واضحة. كانت تقوم على "رباعيّ مقدس" بملامح مترابطة: اليهوديّة والذكورة والخدمة العسكرية والانتماء للجماعة. وبشكل أبسط، دون أن يتحوّل ذلك إلى خطأ، طبقا لهذا المفهوم من الهيمنة، فحتى تكون إسرائيليا، بالمعنى "التام" للكلمة، يجب أن تكون يهوديّا، ذكرا، تؤدي الخدمة العسكرية، وقد منحت لك عضوية تامة في الجماعية الإسرائيلية. وانطلاقا من هذه المعايير، بالمقابل، حدث تخصيص في القوى، والمراكز، والموارد الأخرى، لخدمة الرجال. ويمكن التأكيد على وجود مستمر للنساء وغير اليهود في الجيش الإسرائيلي، لكن مواقعهم في الحياة العسكرية كانت دائما ثانوية ومساعدة لأولئك الرجال الذين يمثلون نموذج "الرّباعيّ المقدّس". وبالطبع، فإن الرابطة بين التهوّد والنوع الإنساني (الجندر) والخدمة العسكرية والعضوية كانت من الأمور المسلّم بها حتى سبعينيات القرن العشرين، لدرجة أنها يمكن أن توصف بالهيمنة (بن إليعازر ١٩٩٥أ، ١٩٩٥ب؛ هيلمان ١٩٩٧؛ لومسكي – فيدر ١٩٩٨).

كانت العقود الأولى للبلاد ذروة إسرائيل كـ "مجتمع مشحون": الدولة، وأساسا من خلال الجيش، حرّكت الجماعات الاجتماعية المختلفة في اتجاه مساراتها هي. وبالطريقة ذاتها، بحثت عن إدارة الإقصاء والتضمين الاجتماعيين اللذين انطوى عليهما "الرّباعيّ المقدّس" (إزرائيلي ١٩٩٧). وعلى سبيل المثال، تضمّن هذا النموذج استثناء غير اليهود من الخدمة العسكرية بينما طالب بدمج المهاجرين اليهود داخله، واستيعابهم ثقافيا. وقد أبرز دور الجيش الإسرائيلي باعتباره "وعاء انصهار عسكري" (لليهود) من خلال عدد من النشاطات، مثل تعليم العبرية والتاريخ اليهودي

للمهاجرين (ليساك ١٩٨٤؛ بيليد ١٩٩٨). وفوق ذلك كانت الفرضية تقول إنه في الجيش وحده يمكن أن تكون جميع الطبقات الاجتماعية خاضعة لمعايير "موضوعية" للتقدّم (ليفي ٢٠٠٣). والاستشهاد بعدد من الحالات التي قدمت فيها التماسات للجيش كي يضع قوائم لجماعات اجتماعية خاصة، لا تظلم بسبب عدم التجنيد (كيميرلنغ ١٩٧٩:٢٣)، يؤكد أن الطلب كان بتأثير الآلية التي يتم من خلالها دمج الحدود الجمعية غير الرسمية بالحدود الرسمية للمواطنة. نتيجة لذلك، كانت مطالبة الجماعات الاجتماعية بالتجنيد مطالبة بالعضوية الاجتماعية الكاملة.

وقد عمل التجنيد كآلية لبناء هرمية الجماعات الاجتماعية، وكمؤشر لهذه الهرمية في الوقت نفسه (هوروفيتس و ليساك ١٩٨٩). وفي حين يسمح لجماعات غير يهودية مثل الدروز والبدو بالخدمة، فإنه يتم وضعهم في مرتبة دنيا كمواطنين. وبالطريقة نفسها، فإن معظم الجماعات التي لا تجنّد – وأساسا الفلسطينيين من مواطني إسرائيل – كان عدم التجنيد (وما يزال) يستخدم كمؤشر على التهميش أو العضوية الجمعية الجزئية، وكآلية لتبرير إقصائهم الجزئي (روزنهيك ١٩٩٩). وما يحدث هو نموذج مركّب من درجات متفاوتة من العضوية "الكاملة": في الوسط يوجد اليهود الذين يخدمون في الجيش، والرجال في موقع أعلى من النساء؛ وخارج المركز مع صلة ما به يقع الدروز والبدو الذين يخدمون في الجيش؛ وفي الأطراف الخارجية توجد سلسلة من الجماعات التي لا تؤدي الخدمة الإلزامية (العرب الإسرائيليون والمعاقون وبعض النساء واليهود الحريديم). وأية درجة عليا في أحد المعايير قد تعدّل درجة دنيا في آخر. ولتوضيح هذه النقطة بمثال عملي، فإن الرتبة العالية والتجربة القتالية لضابط درزي يمكن أن توازن تهميشه النسبي في معايير الاندماج القومي.

في ضوء ما سبق يجب أن ينظر إلى ما يقال إنه التجنيد التام للنساء. ونحن نسميه "ما يقال" لأن تجنيدهن يتم بطريقة تبعدهن عن مراكز القوة في الجيش. وقد فسر عدد من الباحثين (كيميرلنغ ١٩٩٣؛ إزرائيلي ١٩٩٧) كيف كانت الخدمة العسكرية (وما زالت) مرتبطة بنماذج تمييزية حسب الجندر والقوة واللامساواة. ومع وضوح توجهها الأساسي الذكوري، لا يعتبر مفاجئا أن تعمل الخدمة العسكرية على إبعاد النساء اليهوديات الإسرائيليات عن المؤسسات الإسرائيلية الأكثر أهمية. وقد تمثلت نتائج هذا الوضع في زيادة تهميش النساء في المجتمع الإسرائيلي، واستثنائهن من أكثر الخطابات الاجتماعية أهمية، وهو 'الأمن القومي'. نموذج الهيمنة إذن تضمن التشكيل وإعادة إنتاج الوضع المتدني لمثل هذه الجماعات كالنساء و"الأقليّات" مثل الدروز والبدو.

مع ذلك، فإن روح الهيمنة هذه ونتائجها الجامدة بدأت تتآكل بعد بضعة عقود من تأسيس الدولة. ومنذ سبعينيات القرن الماضي على وجه الخصوص، شهدت إسرائيل ظهور أصوات جديدة تناقش "الرّباعيّ المقدس". والتآكل التدريجي لهذا النموذج المقدس، على أية حال، لم ينجح في القضاء على القيم والمشاعر المرتبطة به. وما يبدو أنه يحدث بالفعل هو أن التنافس بين وجهات النظر العالمية والإصرار على الهوية الإسرائيلية والانتماء إلى الشعب أدى إلى نقاش عام حول الموضوع. من وجهة نظرنا، أدى هذا الصراع إلى ظهور عدد من "مساحات النزاع" في الجندية والخدمة العسكرية وحول ذلك. ونحن نوثق المواقع التي حدث فيها تنازع مع النموذج المهيمن، لأنه كرد فعل علمي النقد والمطالب، طوّر الجيش سياسات مختلفة وممارسات للتعامل مع "التنوع". وعلينا أن نقدم بعض الأمثلة.

تشير إحدى وجهات النظر إلى أنه في أكثر حركات المعسكر الديني القومي أصولية، بدلا من توفير تعريف مدني للخدمة العسكرية، يعطى لها تعريف مسيحانيّ دينيّ (فايغ ٢٠٠٢). وبالمبادرة إلى هذا التعريف، تشكّك هذه الجماعة في الأساس الذي تقوم عليه الخدمة العسكرية كواجب للمدنيين، وهي بذلك تمثّل تهديدا للجيش، من المجندين ذوي التوجهات الأصولية. برزت هذه المواضيع وسط الجدل حول دور مثل هؤلاء الجنود في إخلاء المستوطنات في المناطق المحتلة. وقد توسع الجدل بعد أن أفتى عدد من الحاخامات بأن سلطتهم – وأوامرهم بعدم إخلاء أية مساحة من أرض إسرائيل – أهم من أوامر القادة العسكريين. وهناك رأي آخر، ينطلق من جزء من الليبرالية الأنثوية، يحاكم الجانب الذّكوري من "الرّباعيّ المقدس". وبشكل محدد، ينطلق هذا النقد من عدد من الحركات النسويّة في إسرائيل، ويركز على الرابطة بين الذكورة والخدمة العسكرية (جيربي ١٩٩٧؛ ساسون– ليفي ٢٠٠٣). وفي الأصل، كانت مطالب هذه الجماعة تتعلق بفتح الوظائف العسكرية المقتصرة على الذكور أمام النساء. ويقل الضغط هنا على محاكمة نموذج الهيمنة، بالإصرار على أن يتسع ليشمل النساء.

وهناك وجهة نظر أخرى تركز نقدها حول موضوع غير اليهود، لأن الخدمة العسكرية لا تضمن لهم في الواقع عضوية اجتماعية تامة ولا حقوقا مدنية. هذا الرأي يحمله الدّروز (الذين تفرض

مع ذلك، فإن التحول إلى جيش صغير محترف ما يزال غير خاضع للمناقشة. تحول الجيش إلى مثل هذه القوة يسير عكس الفرضية الأساسية للتيار العام (وهي تتغير ببطء) الذي يرى أن فرض الخدمة القومية له علاقة بالوجود الأساسي لدولة إسرائيل القومية، وهو وسيلة لاكتساب عضوية "الهوية الجمعية". وقد ووجهت بالمقاومة مطالب تحويل الجيش إلى قوة محترفة. وانتظمت ضد الداعين إلى تحويل الجيش الإسرائيلي إلى جيش أصغر صفوف من الجماعات والأفراد (بعضها داخل الجيش) تؤكد أن أدوار الجيش في بناء الأمة لم تستكمل بعد.

الخدمة العسكرية على ذكورهم بالقانون) والبدو (الذين يتطوعون في الجيش). ويتركز انتقادهم على أنهم، بالرغم من خدمتهم في الجيش، لا يمنحون إلا درجة ثانية من العضوية. وبشكل واضح في بعض الأوقات، وضمني في أوقات أخرى، يؤكد كثيرون ممن يقومون بتقييم الواقع أن الجيش الإسرائيلي هو في الأساس جيش يهودي، ولهذا السبب فإن غير اليهود لا يمكن أن يمنحوا أكثر من الدرجة الثانية في صفوفه. وهم، مثل النساء، يحاولون أن يوسعوا دائرة الحدود الخاصة بحرية الحصول على المنافع التي تمنحها الخدمة العسكرية، دون أن يضعفوا الرابطة بين الخدمة العسكرية والمواطنة.

جيش كبير – جيش صغير : الصراع المركزي حول الجيش الإسرائيلي

على النقيض من معظم القوات المسلحة في الديمقراطيات الصناعية، ما زالت قوات الجيش الإسرائيلي تقوم على الخدمة الإلزامية، وهي بذلك تواجه مشاكل أقل في التنافس مع مجالات العمل المدنية في استخدام الأشخاص والاحتفاظ بهم. وقد واجه الجيش الإسرائيلي عددا من التحديات الكبيرة التي تتركز على طبيعته بالذات، خلال العقدين الأخيرين، بسبب التغيرات التي تهدد بيئته من جانب، ولكونه يواجه ذات المشكلات الاجتماعية التي تواجهها القوات المسلحة في المجتمعات الأخرى، من جانب آخر، وكنتيجة للتحولات التي حدثت في المجتمع الإسرائيلي، من جانب ثالث. ورغم وجوده المستمر كمثال على "جيش الشعب"، فإن عددا من القادة، والمعلقين وغيرهم من الباحثين يجادلون في ضرورة تطوير الجيش الإسرائيلي إلى قوة صغيرة محترفة وفق نموذج القوات المسلحة للديمقراطيات الصناعية الأخرى (كوهين ١٩٩٥). الحجة في ذلك أنه من أجل مواجهة الأخطار الخارجية، والمطالب الخارجية بترشيد الاقتصاد، والقدرة على الاحتفاظ بالكفاءات العالية، والاستجابة للمواقف المتغيّرة للخدمة العسكرية، فإنه على الجيش الإسرائيليّ أن يتحوّل إلى قوّة متقدمة تكنولوجياً موحدة ومرنة.

وبشكل ملموس، نتج عن هذه الدعوات ما يمكن أن يسمى "ثورة صامتة" في تنظيم الجيش الإسرائيلي، فعلى سبيل المثال، قلص الجيش دوره في التعليم وفي البرامج الخاصة بالشباب المعاقين. ويطالب الجيش الآن بتعويضات عن بعض المهمات غير العسكرية التي يقوم بها (مثل المدرسين المساعدين أو المسعفين الطبيين الذين يرسلهم إلى بعض المهام المدنية). ومن المحتمل أن يكون أهم تغير حدث فيه هو تقليص فاعلية اثنين من عناصره الرئيسية: المجندون إجباريا وجنود الاحتياط الذين يحملون عبء الخدمة الفعلية. في هذه الأيام، ٥٥٪ فقط من مجموع الشباب الإسرائيلي يتم تجنيدهم للخدمة الإلزامية والاحتياط، ولم يخفض العمر الذي يسرح فيه الجنود وحسب، ولكن عددا أقل من جنود الاحتياط تتم تعبئته كل عام (هآرتس ٥ كانون الأول، ٢٠٠٣، ٧ كانون الثاني ٢٠٠٤). إضافة إلى ذلك، تم تشكيل مزيد من الوحدات النظامية لتأخذ مكان وحدات الاحتياط وتنتشر في المناطق التي كانت تنتشر فيها قوات الاحتياط في الضفة الغربية وحدود إسرائيل المختلفة (جينز الأسبوعية للدفاع، ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٤) وأخيرا، فإن الجيش يحتاج باستمرار أن يبرز كيف يبرر صراعه من أجل الميزانيات. وبالطبع، في الجيش تتضمن مربعات الكلمات المتقاطعة الساخنة تعبيرات "الخصخصة"، و "التمويل الخارجي" و "التفوق" في الإدارة (معاريف ١٤ آب ١٩٩٨).

مع ذلك، فإن التحول إلى جيش صغير محترف ما يزال غير خاضع للمناقشة. تحول الجيش إلى مثل هذه القوة يسير عكس الفرضية الأساسية للتيار العام (وهي تتغير ببطء) الذي يرى أن فرض الخدمة

القومية له علاقة بالوجود الأساسي لدولة إسرائيل القومية، وهو وسيلة لاكتساب عضوية "الهوية الجمعية". وقد ووجهت بالمقاومة مطالب تحويل الجيش إلى قوة محترفة. وانتظمت ضد الداعين إلى تحويل الجيش الإسرائيلي إلى جيش أصغر صفوف من الجماعات والأفراد (بعضها داخل الجيش) تؤكد أن أدوار الجيش في بناء الأمة لم تستكمل بعد. هؤلاء، انطلاقا من التزامهم بجيش للمواطنين، وانطلاقا من الرغبة في المحافظة على مشروعية الجيش، أو استمرارا في الولاء لمثُل مؤسسي إسرائيل، يرون أن الجيش الإسرائيلي يجب أن يستمر في اعتماد الخدمة الإلزامية، وفي دمج الجماعات المختلفة ومنح أساس للمواطنة. وإضافة إلى ذلك، لاحظ المراقبون أنه إذا ألغيت الخدمة الإلزامية، فإن أفضل ٣٠٪ من المجندين – الذين تكون الحاجة ماسة إليهم من أجل جيش متقدم تكنولوجيا – لن يتطوعوا في الجيش.

نتيجة لهذا الجدل، فإن الجيش الإسرائيلي الحالي يعيش توترا عميقا بين توأمي توجّهه كـ "جيش الشعب" أو قوة صغيرة محترفة. ويبدو أن تطوره المستقبلي سيكون رهين صراعات وتناقضات. ضمن هذه المخططات العريضة للصراع، سيجد النقاش حول تنوع الجماعات الإسرائيلية مكانا. وكما بينا، ولأن تلك الجماعات تتقدم بانتقادات مهمة لتعريف "الهوية الإسرائيلية"، فإنها تعرض الجيش لتحديات صعبة حول الطرق التي يستخدمها لتخفيف التوتر بين "جيش الشعب" و "الجيش المحترف".

أزياء رسمية مختلفة للناس

نلتفت الآن لدراسة عدد من الجماعات الخاصة التي يعرفها الجيش نفسه بأنها مختلفة ثقافياً، ولذلك تحتاج إلى معاملة خاصة. من هذه الناحية سيكون تحليلنا مستندا إلى التمييز بين أربعة أبعاد تحليلية. أولا، التمييز بين الفئات المميزة وغير المميزة. وهكذا، على سبيل المثال، بينما يكون الموضوع الإثني خارج الجيش – وغالبا ما يسمى الشرخ الإثني – بين المزراحيم والأشكناز (اليهود من أصول شرق أوسطية مقابل اليهود من أصول أوروبية) مركزيا في خلق الهرميات الاجتماعية، فإنه لا يجري التلميح إليه في الجيش رسميا. إضافة إلى ذلك، وبعكس المجال المدني، حيث يولّد هذا الموضوع كثيرا من التفسيرات والصراعات، فهناك في الجيش معارضة شديدة للحديث عن هذا التمييز بمعايير التنوع. يسود داخل الجيش مفهوم الإسرائيلي النموذجي تحيط به جماعات "خاصة" تعرّف ببساطة، بأنها مختلفة لأنها جديدة في المجتمع (المهاجرون) أو ظاهرة للعيان بسبب لونها (مثل الأثيوبيين)، أو العيش حسب نمط حياة مختلف (اليهود المتدينون) أو التواجد في وضع اجتماعي استثنائي (العرب والنساء). البعد الثاني هو نوع الخطاب حول إدارة جماعة معينة: "التشكيل" الخاص لشخصية الجماعة أو متطلباتها. ويهتم البعد الثالث بالممارسات العملية المنظّمة التي يتمّ تداولها من أجل "التعامل" مع أعضاء جماعة محدّدة في الجيش. أما البعد الرابع والأخير، إذا اعتبر ذا شأن، فهو الترتيبات غير الرسمية التي تطورت لصالح الجماعة.

في النهاية دعنا نذكر نقطتين لهما صلة بقدرة الجيش على إدارة التنوع. الأولى، أن الجيش ليس متناغما. القوات الإسرائيلية مركبة داخليا من جماعات مختلفة وبرامج عمل وأفراد، يحملون وجهات نظر متعددة، وإمكانيات، من أجل تغيير مكانة الجماعات المتنوعة وأوضاعها. الثانية، بالرغم من التغيرات خلال السنوات الأخيرة، ما زال الجيش الإسرائيلي غنيا بالمصادر: إنه منظمة قوية. هاتان الخاصتان تعنيان أن الجيش الإسرائيلي يستطيع الاستجابة للحالات المختلفة (وهو يفعل ذلك) بطرق متناغمة (متناقضة في بعض الأوقات)، لينهمك في التجربة والخطأ، وليتصرف حسب مصالحه قصيرة المدى وبعيدة المدى. ومع اعتبار الجيش الإسرائيلي جيشا محاربا، على أية حال، فإن التجريب فيه مخاطرة كبيرة. لذلك ليس مفاجئا أن تكون النساء – "اللواتي يمكن الاستغناء عنهن"، كما هو الحال بالفعل، (من وجهة نظر المنظمة، أي الجيش) – هن الجماعة التي أجري عليها أكبر قدر من التجارب.

بتحليل الصيغ الخطابية والسياسات والترتيبات التي وجدت في الجيش، اكتشفنا أربع ممارسات للتعامل مع التنوع: الدعم – وجود إمدادات وبرامج عمل وأدوار خاصة تمد أعضاء الجماعة بطرق اجتماعية ثقافية سيكولوجية ونفعية؛ الإقصاء – الخاص بحرمان أفراد الجماعة من الأدوار ذات المكانة العالية ووقف فرصهم في الترقية؛ التحكم في التعيين – التحكم بإشغال الأدوار "الحساسة" ومراقبة ذلك، والتسامح في تطوير الجيوب الثقافية، وفي كثير من الأحوال معاملة قانونية منفصلة؛ مراقبة المعلومات – التحكم بطريقة الإفراج عن المعلومات التي تخص المجموعة، ومستوى المعلومات وتوقيته. والمزيج من هذه الممارسات يقود إلى نماذج مختلفة في التعامل مع التنوع. ويبقى النموذج الواقعي محصلة للتوتر الذي سبق ذكره بين "جيش الشعب" و "القوة المحترفة": فمن ناحية، تكون الاعتبارات الرئيسية في وضع السياسة مستندة إلى

على أية حال، وبينما يتم تشتيت الأثيوبيين داخل الجيش، ولا يقومون بتطوير ثقافتهم، فإن هذه الثقافات غير الرسمية تنمو فقط بين المهاجرين من الاتحاد السوفييتي. مع ذلك، وبالنسبة لكثير منهم، فإن الخدمة العسكرية لا تؤدّي تلقائياً إلى تبني هويات إسرائيلية أوسع. وبالنسبة لعديد من السوفييتيين السابقين، فإن الدخول إلى المجتمع الإسرائيلي المرتبط بالخدمة العسكرية لا يتضمن بالضرورة مشاعر الالتزام أو التماهي. وبدلا من ذلك، ينظر إلى الواجبات العسكرية باعتبارها "لعبة انتقالية" يزن الأفراد بواسطتها الفرص التي تتشابك مع معايير مصلحتهم الذاتية.

الحاجات الخاصة للجيش، بينما في الناحية الأخرى ينشأ التعامل مع الجماعات المختلفة من "التهديد" الذي يفرض على مكانة القوات باعتبارها جيش الشعب.

المهاجرون – الدمج المساعد

تمنح إسرائيل جنسيتها للمهاجرين اليهود بشكل تلقائي ويصبحون مؤهلين للخدمة العسكرية. وهذه فئة تشكلت بشأنها سياسة تفترض أن الجيش الإسرائيلي يشكل "فرن صهر" لها. جماعات المهاجرين التي وصلت منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي (٨٠٠٠٠٠ من الاتحاد السوفييتي السابق وحوالي ٥٠٠٠٠ من أثيوبيا) تفرض نوعين من المشاكل: الأولى شبيهة بموجات الهجرة في خمسينيات القرن الماضي، عددهم وحده يفرض صعوبات في عمليات استيعاب أعداد كبيرة لا يناسب كثير منها جيشا محترفا؛ والثانية مرتبطة بالمهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق الذين كثيرا ما هددوا سيادة الجيش كميدان لتجسيد العضوية (لومسكي – فيدر و رابوبورت ٢٠٠٣). الخطابات التي تركزت على المهاجرين تدور حول استيعابهم أو رأسمالهم الإنساني الفريد في تحسين أداء الجيش الإسرائيلي.

النظام الرسمي الذي يخدم حاجات المهاجرين الجدد يقدم خدماته في مجال تعلم اللغة العبرية، والتاريخ الإسرائيلي، والتراث اليهودي؛ ومحاضرات ما قبل الجيش؛ والدعم المادي بما في ذلك رواتب إضافية، ومخصصات الرفاه أو منح السكن؛ ودوائر خاصة مزدحمة بالروس و الأثيوبيين؛ وموظفين مختصين (من النساء في العادة) على مستوى كل وحدة للتعامل مع المهاجرين؛ ومحاضرات وكتيبات تهدف إلى رفع درجة "الحساسية الثقافية" لدى القادة (نوفاك ١٩٩٤). يجب أن يلاحظ أن كثيرا من السياسات يستند إلى افتراض أن وضع المهاجرين انتقالي، وأن "كل" ما يحتاج إليه الجيش هو تسهيل انتقال المهاجر إلى الحالة الإسرائيلية التامة. لكن ما هو أكثر أهمية هو السياسة التي لا يصرّح بها، الخاصة بالمهاجرين، والتي تملي على الجيش أن يركز فقط على الاستثمار في الجماعات التي تستحق ذلك بمعايير حاجاته كجيش محترف. وعلى هذا الأساس فإن كثيرين يمنحون تأجيلات طويلة للخدمة العسكرية، وآخرين يعفون منها كليا (كوهين ١٩٩٥:٤).

المستوى الرفيع لكثير من هؤلاء المجندين سمح للجيش بأن يرفع من مستوى بعض الوظائف مثل السواقين والميكانيكيين. بعد ذلك، ومن أجل تحييد الأمور الشائكة التي تتعلق بموضوع "يهودية" المهاجرين، قرّر الجيش إجراءات خاصة للدفن. وأخيرا، كان الجيش مركزيا في السماح لآلاف المهاجرين بالتحول الرسمي إلى اليهودية.

من المحتمل أن تكون أهم الترتيبات المهمة وغير الرسمية التي نشأت (باختلاف راديكالي عن الفترات السابقة) هي "السماح" غير الرسمي الذي مُنح للمهاجرين للمحافظة على ثقافتهم المحلية داخل الوحدات العسكرية: التحدث بالروسية بين الأفراد وعدم استعمال غير العبرية في جميع المسائل العملياتية والتنظيمية (معاريف ١٣ شباط ١٩٩٨)؛ وقراءة كتبهم وصحفهم بلغتهم الروسية؛ وأن يكنوا (بطريقة طبيعية مهذبة) بألقاب مثل "القوزاق" أو "المافيا الروسية". هذا السماح غير الرسمي، مرة أخرى، يرى الواقع باعتباره مؤقتا، ما دامت هذه الجماعات تعتبر في فترة انتقال في الطريق إلى العضوية الكاملة في المجتمع الإسرائيلي. في هذه الناحية على أية حال، وبينما يتم تشتيت الأثيوبيين داخل الجيش، ولا يقومون بتطوير ثقافتهم، فإن هذه الثقافات غير الرسمية تنمو فقط بين المهاجرين من الاتحاد السوفييتي. مع ذلك، وبالنسبة لكثير منهم، فإن الخدمة العسكرية لا تؤدّي تلقائياً إلى تبني هويات

إسرائيلية أوسع. وبالنسبة لعديد من السوفdيتيين السابقين، فإن الدخول إلى المجتمع الإسرائيلي المرتبط بالخدمة العسكرية لا يتضمن بالضرورة مشاعر الالتزام أو التماهي. وبدلا من ذلك، ينظر إلى الواجبات العسكرية باعتبارها "لعبة انتقالية" يزن الأفراد بواسطتها الفرص التي تتشابك مع معايير مصلحتهم الذاتية.

ويبدو أنه خلال العقد الماضي، كان الجيش الإسرائيلي ناجحا في دمج المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق، ممن تخرجوا مباشرة من خلال جهاز التعليم الإسرائيلي. هذا النجاح واضح في النسبة العالية لإقبالهم على التجنيد، وحقيقة أن مزيدا منهم يتطوع في الوحدات المحاربة ودورات الضباط. ومن ناحية أخرى، فإن الشعور السائد هو أنه في حالة الأثيوبيين لم يتحقق نجاح مشابه، وينسب ذلك غالبا إلى كونهم مختلفين ثقافيا. خلال نصف العقد الماضي، كان الجيش يبذل اهتماما خاصا بالمجموعة الأخيرة كجزء من تجسيد فكرة "جيش الشعب". وقد عبر هذا التحرك عن نفسه بخطط عملية مؤكدة بالتشجيع وببرامج خاصة ترافق الأفراد حتى قبل التجنيد الإلزامي.

في المحصلة، هناك نظام متطور جدا لتجهيز المهاجرين وتوجيههم، يستند إلى أساس حاجة الجيش، وهو يسمح أيضا بتطوير الثقافات المحلية. وعندما يعفي الجيش غالبية المهاجرين ويستثمر أقلية منهم فقط، تخدم ثلاث سنوات كاملة، فإنه يكسب الشرعية الخارجية ويكون واثقا من أن متطلباته تمت تلبيتها. بكلمة، هذه الجماعة يتم تضمينها بأقل "ضجة" منهجية ممكنة، وبأقصى فائدة (داخليا بهدف التوجه نحو الحرفيّة، وخارجيا من أجل المشروعية). إنهم، باختصار، يتحركون باسم "جيش الشعب" لتلبية حاجات الجيش المحترف.

النساء – الدمج بالقوة

بينما شكلت النساء فئة سهلة معترفا بها لدى الجيش الإسرائيلي، إلا أنهن كن في الواقع يبعدن إلى مختلف الأعمال المكتبية أو أعمال "العناية" (كالتعليم والرفاه الاجتماعي). ومع توسع الجيش في سبعينيات القرن الماضي، سمح للنساء بأن يحصلن على مراكز كانت في الماضي حصرا على الرجال (مدربات في سلاح الدبابات أو المشاة على سبيل المثال). الأسباب الأساسية لمثل هذا التغير هي تحرير المزيد من الرجال من أجل الأدوار في المعارك. وكان هذا التغير أيضا نتيجة للضغط الخارجي الذي وقع على الجيش من قبل القوة السياسية للوبي النسائي في البرلمان. أما الآن فإن الضغط الذي يقع على الجيش في هذا المجال يركز على فتح وظائف حربية للنساء وتأكيد المساواة في الترقيات داخل الجيش. وعموما تقوم النساء بمساءلة التوجّه الذكوري لطبيعة الجيش، وما ينتج عن ذلك من تمييز (ليفي – شرايبر و بن – آري ٢٠٠٠).

وهناك نوعان من الحجج البلاغية التي استخدمت لتبرير المعاملة الخاصة للنساء ومنع وصولهن إلى المراكز المهمة. وبينما يركز الأول على أجسادهن الأضعف من أجساد الرجال، يعرض الثاني تبريرا دائريا يركز على "الجدوى" من الاستثمار فيهن (إزرائيلي ١٩٩٧). وهكذا وحتى عندما يؤكد بعض القادة أن النساء قادرات على تسلّم مناصب مثل الرجال، فإنهم يؤكدون أنه نظرا لقصر مدة خدمتهن، ليست هناك جدوى من الاستثمار فيهن، لأن مردود ذلك على المدى الطويل سيكون ضئيلاً. هذه المواقف تعبر عن نفسها في الممارسة في تخصيص الوظائف المساعدة للنساء. وإضافة إلى المدة الأقصر لخدمة النساء الإلزامية (٢٤ شهرا في مقابل ٣٦ شهرا للرجال)، فإن السياسات الموجهة نحو النساء تتضمن منحهن إعفاءات بسهولة وأما النساء اللواتي يعتبرهن الجيش ذا قيمة فهو يدخلهن في برامج تحضير للخدمة العسكرية، (وبذلك يمدد خدمتهن بشكل فعال).

وأخيرا، وفي السنوات القليلة الماضية، اعترف الجيش الإسرائيلي بالمضايقة الجنسية وبدأ يتخذ الإجراءات ضدها، بتشريع قوانين جديدة ونظم ترفع مستوى الوعي لدى القادة تجاه هذا الموضوع. يصاحب هذه المعايير الملموسة حشد غير معلن من ألوان التمييز عند تطبيق معايير أكثر ضيقا تحدّد عدد النساء في الجيش (حتى لو كان ذلك جزءا من تقليص الجيش)؛ وليس هناك تشجيع للنساء على السعي إلى وظائف طويلة المدى في الجيش؛ وهناك سقف للترقيات (معظمهن يتوقف عند رتبة ميجر أو ليفتينانت كولونيل) (إزرائيلي١٩٩٧). وعلى مستوى غير رسمي أوسع، وجدنا شواهد على أن ثقافة الجيش ذات التوجه الذكوري تنتهي إلى تهميش النساء في الحياة اليومية في الوحدات العسكرية (ساسون – ليفي ٢٠٠١).

دمج النساء ما يزال محدودا، ويركز الصراع البارز على المشاركة في الوظائف المخصصة للرجال بشكل حصري، مثل الوظائف القتالية. وكنتيجة للضغوط القانونية والسياسية الخارجية، والضغوط الداخلية من بعض القادة، أُجبر الجيش على دمج النساء في تلك الوظائف، مثل المشاركة في دورات قادة الطائرات وقادة البحرية، والمدفعية، والمشاة. لكن فتح مجالات مختارة لا يعني السماح المطلق، لأن الجيش ناضل بقوة حول كل نقطة. وتأتي

نقاط التغيير عندما يخضع الجيش للضغوط من خارجه انطلاقا من الروح التي تسميه "جيش الشعب". وفي الواقع على أية حال، قام الجيش بتسخير النساء لحاجات جيش صغير محترف بطريقة سطحية نسبيا (على نقيض القوات الأميركية). ولو قدّرنا، على أية حال، أن الجيش ليس متماسكا داخليا في ردود فعله، فإننا نستطيع أن نفهم كيف استخدمته النساء كرافعة للتغيير. وفي حالة فتح فئات الوظائف للنساء، حدث تحالف بين الحركات النسائية خارج الجيش وجماعات داخله (في الغالب مستشارات في شؤون النساء وبعض الضابطات عاليات الرتب) أدى إلى شيء من النجاح.

في الوقت نفسه، على أية حال، شهدت السنوات الأخيرة القليلة عددا من التطورات المثيرة. أولا، ألغيت وظيفة ضابطة النساء الرئيسية واستجدت بدلا منها وظيفة مستشارة رئيس الأركان للشؤون النسائية. وهذا المنصب مهمته تشجيع ترقية النساء داخل المؤسسة. ثانيا، اقتنعت بعض الوحدات بأن تجنيد النساء بكثرة داخلها يسمح لها برفع المستوى العام لقواتها (النماذج البارزة هي الوظائف التقنية). ثالثا، على مستوى الخطاب الجماهيري، يؤكد الجيش على المساواة بين الرجال والنساء بالمعايير المحسوسة، ما يعني أن النساء يتكيّفن مع مطالب الجيش بدلا من تكيف الجيش مع حاجات النساء. وأخيرا، فإن الخطاب حول النساء باعتبارهن مواضيع يجب حمايتها تحوّل من قبل بعض الجماعات الدينية إلى نقاش يطرح تحديد نشاط النساء في الجيش حتى يتمكن الرجال من المتدينين المحافظين من الخدمة فيه.

والخلاصة، وبينما يتم تجنيد النساء على قاعدة الفرضية المشتقة من "جيش الشعب" فإنهن يعتبرن قابلات للاستغناء عنهن، كما يتم تسخيرهن جزئيا لحاجات جيش صغير محترف. وتستمرّ الممارسات التنظيمية في إنتاج تهميشهن إلى جانب جهود تسويقية تعزف على وصولهن مناصب جديدة، كنقلة في السياسة. لكن استمرار الإقصاء يختفي تحت مظهر التغير الخادع.

نساء في الخدمة العسكرية

الأقليات القومية – الدمج الجزئي

منذ زمن، يستخدم الجيش تصنيف "الأقليات القومية" التي تتضمن الدروز والشركس المجندين، والبدو و عدد قليل من العرب المسيحيين، الذين يتطوعون (بيليد ١٩٩٨: ١٦٦ –٧). ومع أنه لا يتم التعبير عن ذلك بوضوح دائما، فإن الحديث عن الأقليات يدور في خطابين. الأول هو الخطاب "الاستشراقي" المنظم الذي يرى الجيش من خلاله أن هذه الأقليات تحمل سمات "تناسب" أدوارا عسكرية خاصة. البدو، على سبيل المثال، يرون بهم "الأقرب إلى الأرض" لذلك تطورت لديهم في حواس البصر والسمع والشم أكثر من غيرهم، ما يجعلهم مناسبين كمقتفي أثر. وينظر إلى الدروز في العادة باعتبارهم محاربين "طبيعيين" مناسبين للمشاة. والخطاب الآخر، الذي كثيرا ما يتردّد في المناسبات التقليدية مثل الجنازات، حول وجود "أخوة في السلاح" مع المحاربين اليهود (وهي أخوّة، بكلّ سخرية، تستثني النساء) أو شركاء في "رابطة الدم".

الترتيبات الرسمية المؤسسة لصالح الأقليات تتضمن ربطها بوحدات خاصة وإدارتها بإدارات يعمل فيها موظفون مختصون (بيليد ١٩٩٨: ١٦٣). هذه الترتيبات تستكمل بجعل دورهم العسكري قائما على الإثنية. وبمعايير ملموسة جغرافيا ورمزية مجردة، فهم يتعاملون مع "حدود" إسرائيل. وهكذا، على سبيل المثال، فإن مقتفي الأثر جزء مندمج بالقوات التي تتواجد على الحدود الدولية. وبالطريقة نفسها، يشكل الدروز لبّ النظام البوليسي الذي يراقب الفلسطينيين (في القوات المنتشرة في الضفة الغربية، وفي حراسة السجون، وفي حرس الحدود) (فريش ١٩٩٣). إضافة إلى ذلك، فإن عددا كبيرا من أعضاء وحدات الأقليات الخاصة هم "مقاولون مساعدون" للوحدات الأخرى: فبينما ينتمي الذين يقتفون الأثر لكتيبة البدو، فهم يرسلون في أوقات كثيرة، بجماعات قليلة، لمساعدة الكتائب النظامية الأخرى. وأخيرا، وفي إطار المخطط اليهودي المتدين عموما للجيش الإسرائيلي، فإنه يسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية الخاصة.

وهناك إجراء غير معلن لكنه رسمي، ما زال ساريا، وهو إقصاء الأقليات عن وحدات معينة "حساسة" مثل أجهزة الاستخبارات

جنود بدو في الجيش الإسرائيلي

أو القوة الجوية (حتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي). وهذه السياسة تعود إلى ما يسميه بيليد (١٩٩٨: ١-١٢) معضلة "حصان طروادة": "هل يمكن لأعضاء الجماعات الإثنية الذين يكون ولاؤهم للدولة موضع تساؤل من قبل الحكومة والجمهور العام أن يجنّدوا، ويدرّبوا، ويدمجوا، وتتمّ ترقيتهم في القوات المسلحة؟" على أرض الواقع تعبر هذه المعضلة عن نفسها من خلال مبدأ "فرّق تسد". هناك مثلا التمييز الرسمي بين الدروز والشركس والبدو والمسيحيين العرب، الذي يؤكد على عدم وجود تطوير هوية "عربية شاملة" تقوم على ثقافة عربية مشتركة. وبالطبع فإن هذا التمييز يجري منفصلا عن المسلمين العرب الذين ينظر إليهم بأقل قدر من الثقة. وهذا التقسيم يتم تعزيزه من خلال التفريق بين التجنيد الإلزامي للدروز والشركس، بينما يكون تطوعيا لدى البدو. وفوق ذلك، ففي حين يسمح لهم باستخدام العربية بين أوساطهم، يفرض عليهم استعمال العبرية في كل القضايا المتعلقة بالعمليات والتنظيم.

"الأقليات القومية" الإسرائيلية باتت أكثر صخبا منذ سبعينيات القرن العشرين: في المطالبة بالوصول إلى كلّ الوحدات والترقيات، وفي المطالبة بجميع حقوق المواطنة التي توفّرها فضيلة الخدمة العسكرية. ويستند رد فعل الجيش على كيفية مقابلة هذه الجماعات لحاجاتها الوظيفية وتعاملها مع الدمج المرحلي المختلط، بينما هي تعزف على قصص لنجاحات فردية، ومميزات عرضية. ومنذ حرب ١٩٧٣ التي "برهنت" فيها الأقليات القومية جدارتها على أرض المعركة، واحتاج الجيش بعدها إلى جنود مشاة، أخذت هذه الحواجز ترفع بالتدريج (بيليد ١٩٨٨). مع ذلك، فإن انطباعنا هو أن هذه الجماعات تعاني من نقص في الترقيات، كما أن كثيرا من المناصب ما زالت ممنوعة عنها. وفي الفترة الأخيرة حدث تقدم محدود عندما حصل أول خريج درزي من دورة القادة البحريين على منصب قيادي (معاريف ٢١ آب ١٩٩٨).

خارجيا، أصبحت مطالب الجماعات تتجه نحو مشاركة سياسية أوسع، وفي توزيع موارد الدولة (فريش ١٩٩٣). ويبدو الأمر وكأنهم يقولون: "نحن لسنا جنودا إثنيين، بل مواطنون كاملون لدولة إسرائيل (طبقا لنموذج التكامل)". في الوقت ذاته، يخفي الجيش حالات رجال لا يرغبون في التجنيد. وفي حين تنشر حالات قليلة عن دروز يرفضون الخدمة العسكرية، ليست هناك معلومات حقيقية عن المدى الذي تصل إليه هذه الظاهرة (هآرتس ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٨). وبالطبع، فإن التوترات داخل هذه الجماعات حول الخدمة الإلزامية في الجيش تصل مستويات غير مسبوقة. التوتر الرئيسي يقع كما يبدو بين إغراء الخدمة العسكرية لجدواها المادية ونزعات لتقوية الهويات العربية والفلسطينية بين تلك الجماعات، والشعور بأن أعضاءها مواطنون من الدرجة الثانية، رغم الخدمة. وكما في حالة النساء، حدث تغيير ما من خلال تحالف بين القادة الخارجيين للجماعات وقادة داخل الجيش.

بسبب وجودها خارج "الشعب (اليهودي)" فإنه يتم حشد أعضاء هذه الجماعات لحاجات الجيش المحترف. وهم يوجهون نحو مواقع مهمة ولائقة لأسباب نفعية وتحت رقابة مشددة. واستمرار تجنيدهم، إذن، يناسب التحرك نحو جيش محترف: إنهم جنود متخصصون، لديهم دوافع قوية، وينوون البقاء في القوة الدائمة كمحترفين. وبسبب محدودية دمجهم، لا يكون مفاجئا أن يقرر بيليد

قيادات درزية مع بن غوريون

(١٩٨٨ فصل ٤) تسمية فصل كتابه عن الأقليات في إسرائيل باسم "بين التضمين والإقصاء".

اليهود القوميون المتدينون – الدمج تحت السيطرة

بينما تشكل قوات الاحتياط المتدينة بين ١٠ – ١٥٪ من الجيش، إلا أن حضورهم أكثر بروزاً من حجمهم لكونهم مهمين لوضع الحدود للجيش والحصول على دعم لممارساته. وفي هذا الفصل سوف نتعامل مع الجماعة القومية المتدينة (الصهيونية الأرثوذكسية) لا مع الأصوليين اليهود "الحريديم" (ستادلر وبن آري ٢٠٠٣). ومشاركة المتدينين في الجيش تثير أسئلة حادة: أين يتجه ولاء هذا النوع من الجنود: للسلطات الحاخامية أم للقادة العسكريين؟ وهل سيفرض هؤلاء الجنود العادات اليهودية الأرثوذكسية على زملائهم؟ ويقع التهديد الأوسع عندما يستبدلون تعريف الخدمة العسكرية كواجب مدني بالواجب الديني. وخلفية هذه الخشية هي القيم المختلفة بين الجماعات المتدينة والجماعات العلمانية في إسرائيل. ويعزف الخطاب الرسمي على المشاركة العظيمة بفضل كونها جماعات من نوعيات جيدة في قوات مشحونة جيدا. أما في الخطاب غير الرسمي فهي تمثل خطر سيطرة الأصولية على الجيش.

الترتيبات الرسمية وغير الرسمية للسيطرة على هذه الجماعة تنبعث من حاجاتها الخاصة وتهديداتها وما تفرضه. وإلى جانب التجنيد العادي، يرسل العديد من أفراد هذه الجماعة إلى وحدات خاصة يتناوبون فيها الخدمة العسكرية والدراسة الدينية (كوهن ١٩٩٧). الترتيب، الذي يسمح للجيش بالتحكم، يكون مصاحبا بكثير من التطبيع على القيم العسكرية (مثل جميع المجندين)، واختيار الأشخاص الذين يناسبون هيكلية سلطة الجيش. وأخيرا، وبينما تجري دراسات داخلية لهذه الجماعة، فإن الجيش لا يسرّب أية معلومات عنهم تتعلق بأرقامهم في وحدات النخبة أو رتبهم بين الضباط. الشعور بالتهديد، على أية حال، متبادل. وينظر إلى الخدمة العسكرية من قبل عديد من المتدينين كتجربة تبعد الشباب عن الدين. وهكذا فإن الخدمة في وحدات متجانسة تسمح لأعضاء هذه الجماعة بخلق مساحاتهم الثقافية الخاصة.

إضافة إلى ذلك، فإن المجندين من بيوت أرثوذكسية يقلصون تهديد الخدمة العسكرية على الدين من خلال نشر كتب السلوك الديني، والدراسة في كليات ما قبل التجنيد الدينية، أو السماح للنساء المتدينات بالخدمة خارج الجيش في ميادين بديلة للخدمة الوطنية (كوهن ١٩٩٧: ٣–٦١). ويرى ستيوارت كوهن (١٩٩٧) على أية حال، أن تهديدات قطاع المتدينين القوميين مبالغ فيها: فعلى سبيل المثال، إن معسكر المتدينين القوميين مصاب بكثير من الانقسامات العميقة، ولم يصدر عنه سوى القليل من الأوامر العسكرية باسم السلطة الحاخامية. وهكذا فإنه من بين عشرات الآلاف من الجنود الذين شاركوا في إخلاء قطاع غزة ٢٠٠٥، كان هناك ٦٣ جنديا رفضوا القيام بالمهمة. لكن ما هو مهم في هذا الموضوع هو أنه بينما كان الجيش "منتصرا" في الإخلاء، ومعظم الجنود المتدينين لم يقفوا ضد الدولة، كان الجدل يبرز داخل الجيش وخارجه، حول توجهات هؤلاء الجنود والترتيبات الخاصة بهم وجدوى تركيز وجودهم في وحدات خاصة (هآرتس ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٥).

إضافة إلى ذلك، يبين كوهن (١٩٩٧) أن المخاوف القديمة من "سيطرة" القيادات الدينية على الجيش مبالغ فيها، لأن مجتمعاتهم بحد ذاتها "مؤسسات جشعة" مثل الجيش. على سبيل المثال، فإن ضابطا شابا متدينا يتوقع وظيفة عسكرية يواجه خيارا صعبا بسبب المطالبة القوية بعودته إلى مؤسسات التعليم العالي الدينية. يضاف إلى ذلك، بالرغم من الصور الشعبية والبحثية المناقضة، أن هذا المعسكر متغاير الخواص في النوع وفي درجة الالتزام بالخدمة العسكرية بين شبابه. وهكذا يكون كوهن حريصا وهو يتحدث عن نماذج (وليس نموذج واحد) الخدمة بين هؤلاء الشباب.

والخلاصة، وما دام ينظر إليهم باعتبارهم مناسبين تماما لحاجات الجيش المحترف، فإنهم يحشدون – وبنشاط كبير جدا يحشدون أنفسهم – باسم "جيش الشعب". ولكن لأنّهم يحملون معهم تهديدا لشخصية الجيش، فإن التحكم بهم يتم من خلال آليات التكييف، أو التشتيت أو العزل.

استنتاج

ما هي الدروس المستفادة من الحالة الإسرائيلية؟ ننهي بمجموعة من الاقتراحات حول قدرة هذه الحالة على أن تتيح لنا أن نبني نموذجا أوسع للسياسات والممارسات الخاصة بالجماعات المتنوّعة. أولا، إدارة المعلومات أساسية من أجل التحكم بالعلاقات مع البيئة لأنها تسمح للجيش بالسيطرة على شكل إدارة الجماعات المختلفة. وهكذا، على سبيل المثال، يبدو الجيش متحفظا أمام مواضيع مثل عدد المتدينين المتطرفين المعفيين من الخدمة، وترقية الدروز إلى وظائف عليا، وتشتيت شباب معسكر المتدينين القوميين بين الوحدات

أفي إيتام

والوظائف. وعلى نحو معاكس، أصبحت القوات الإسرائيلية المسلحة تتقدّم باضطراد في استخدام وسائل الاتصال لتعزف على قصص إيجابية تتعلق بالنساء والأقليات القومية.

ثانيا، من النتائج غير المقصودة لدمج الجماعات الأقلية، جاء خلق جماعات ضغط داخلية: البرامج الخاصة بالتعامل مع الأقليات تحولت إلى نزاعات بين ضغوط داخلية لها صلة بالجماعات التي صممت من أجل خدمتها. من الأمثلة على ذلك كتيبة البدو أو دوائر الموظفين المخصصة للمهاجرين الذين يضغطون الآن على الجيش من أجل مصالح الجماعات.

ثالثا، أقيم النموذج الإسرائيلي على تركيبة من التضمين والإقصاء، والتحكم والإباحة، والدعم والتجاهل، والتشتيت والعزل. تحليليا، هو يسمح لنا بأن نعزل المعايير الأساسية التي تحكم هذه المبادئ والترتيبات. وهكذا فإن الملامح الخاصة لإدارة التنوع لها صلة بإجمالي "المنطق" الاجتماعي والثقافي الذي تتشكل منه. الخطاب الخارجي الذي استخدم لصالح كل مجموعة ينبثق أساسا من فكرة "جيش الشعب" ويتوجّه نحو دعم خارجي مستمر للجيش، لكن المعالجة الخاصة للجيش تكون محصلة التهديدات "الداخلية" و "الخارجية" التي تفرضها الجماعات.

أخيرا، من غير الممكن الحديث عن إدارة التنوع دون اختبار مفاهيم أوسع حول "المواطنة" و "الدمج" و "التعددية" التي تشكّل البيئة الثقافية لمنظمة عسكرية مفترضة.

وحتى لو لم يتحول الجيش الإسرائيلي إلى قوة محترفة تطوّعية، فإنه سيقلص حجمه، وسوف نرى مزيدا من المفاوضات بين الجيش والجماعات الاجتماعية حول مدة الخدمة العسكرية وطبيعتها.

مراجع

الموغ، عوز ٢٠٠٠، الصابرا: خلق اليهودي الجديد. بيركلي، كاليفورنيا: مطبوعات جامعة كاليفورنيا (إنجليزي).

بن إليعازر، أوري ١٩٩٥ أ: ظهور العسكرية الإسرائيلية ١٩٣٦ – ١٩٥٦. تل أبيب: دفير (عبري).

بن إليعازر، أوري ١٩٩٥ ب. أمة تحت السلاح: الدولة والأمة والعسكرية في سنة إسرائيل الأولى. دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ ٣٧ (٢): ٨٥– ٢٤٦ (إنكليزي).

كوهين، ستيوارت ١٩٩٥: عملية السلام وتأثيرها على تطوير قوة دفاع إسرائيلية "أنحف وأذكى". شؤون إسرائيلية ١ (٤): ١ – ٢١ (إنكليزي).

كوهين، ستيوارت ١٩٩٧: الوشيقة أم السيف؟ معضلة التدين والخدمة العسكرية في إسرائيل. أمستردام" هاروورد أكاديميك (إنكليزي).

فيغ، مايكل، ٢٠٠٢: فضاء واحد/ مكانان. القدس: ماغنيس. (عبري).

فريش، هيلل ١٩٩٣" الأقلية الدرزية في العسكرية الإسرائيلية: جعل الدور الإثني البوليسي تقليديا. القوات المسلحة والمجتمع ٢٠ (١): ٥٢ – ٦٨ (إنكليزي).

هيلمان، سارة ١٩٩٧: العسكرية وبناء المجتمع. مجلة الاجتماع السياسي والعسكري. ٢٥: ٣٠٥ – ٣٢ (إنكليزي).

هوروفيتس، دان وموشيه ليساك ١٩٨٩: اضطراب في اليوتوبيا: الدولة ثقيلة الحمل في إسرائيل. ألباني: مطبوعات ساني (إنكليزي).

إزرائيلي، دافنا ١٩٩٧: "جندرة الخدمة العسكرية في قوات الدفاع الإسرائيلية". أبحاث العلوم الاجتماعية الإسرائيلية ١٢ (١): ٦٦ – ١٢٩ (عبري).

جبري، إيريس ١٩٩٧: الثمن المزدوج: مكانة النساء في المجتمع الإسرائيلي وخدمة النساء في الجيش. تل أبيب: راموت. (عبري).

كيميرلنغ، باروخ. ١٩٧٩: وضع الحدود وبرامج العمل للتجنيد: بعدان في العلاقات العسكرية. دراسات في التطور الدولي المقارن ١٤: ٢٢ – ٤١ (إنكليزي).

كيميرلنغ، باروخ. ١٩٩٣. نماذج العسكرية في إسرائيل. المجلة الأوروبية لعلم الاجتماع ٣٤: ١٩٦ – ٢٢٣ (إنكليزي).

لورانس، جورج هـ. و توماس د. كانيل ١٩٩٥/٩٦: الخدمة العسكرية والمواقف العنصرية لقدامى المحاربين البيض. القوات المسلحة والمجتمع ٢٢ (٢): ٢٣٥ – ٥٦ (إنكليزي).

ليفي – شرايبر، عدنه و إيال بن – آري ٢٠٠١: بناء الجسد، بناء الشخص وبناء الأمة: الجندر والخدمة العسكرية في إسرائيل. دراسات في اليهودية المعاصرة ١٦: ٩٠– ١٧١ (عبري).

ليفي، ياغيل ٢٠٠٣: قابلية التحول الاجتماعي والعسكرية: تقييم تطوير العلاقات العسكرية الاجتماعية في إسرائيل في أوائل الألفية الثانية. مجلة الاجتماع السياسي والعسكري٣١: ٧١– ٩٦ (إنكليزي).

ليساك، موشيه ١٩٨٤. تناقضات في العلاقات المدنية العسكرية الإسرائيلية: مقدمة. في المجتمع الإسرائيلي ومؤسساته الدفاعية. موشيه ليساك (تحرير) ص ١ –١١. لندن: فرانك كاس (إنكليزي).

لومسكي – فيدر، عدنه ١٩٩٨ وكأنما لم تكن هناك حرب: القصص الحية لرجال إسرائيليين. القدس: ماغنيس. (عبري).

لومسكي – فيدر، عدنه و تامار رابوبورت ٢٠٠٣: نماذج خادعة من الذكورة: المهاجرون اليهود الروس في الجيش الإسرائيلي. السؤال الاجتماعي ٧٣ (١): ١١٤ – ١٣٧ (إنكليزي).

نوفاك، دوريت ١٩٩٤: الفرع الثقافي لسلك التعليم في الجيش. في دانييلا أشكنازي (تحرير): العسكرية في خدمة المجتمع والديمقراطية: تحدي الدور الثنائي للجيش. ص ٩– ٧٦. ويستبورت، كونيكوتيكت: غرينوود (إنكليزي).

بيليد، ألون: سؤال حول الولاء: سياسة القوة البشرية في دولة متعددة الإثنية. إيثاكا: مطبوعات جامعة كورنيل (إنكليزي).

روزنهيك، زيف (١٩٩٩): منطق الاستثناء في دولة رفاه: المواطنون الفلسطينيون في دولة الرفاه الإسرائيلية. علم الاجتماع الدولي ١٤: ١٩٥ – ٢١٥ (إنكليزي).

ساسون – ليفي، أورنا ٢٠٠١: الأداء الجندري في تغيير العسكرية: الجنديات النساء في مراكز "ذكورية". منبر الدراسة الإسرائيلية: مجلة الحقول الدراسية ١٧ (١): ٧ – ٢٣ (عبري).

ساسون – ليفي، أورنا ٢٠٠٣: العسكرية والذكورة والمواطنة: التوترات وتناقضات في تجربة جنود القبات الزرقاء. الهويات: دراسات عالمية في الثقافة والقوة ١٠ (٣): ٣١٩– ٣٥٤ (إنكليزي).

سادلر، نوريت و إيال بن – آري ٢٠٠٣: جنود دنيويون آخرون؟ وجهات نظر الأرثوذكس في الخدمة العسكرية في إسرائيل المعاصرة. شؤون إسرائيلية ٩ (٤): ١٧ – ٤٨ (إنكليزي).